الدكتور جوزيف إميل رزق الله

إعادة المحاكمة أمام القضاء الإداري

تنفيران العلي المنبقة

اعادة المحاكمة امام القضاء الاداري

جوزيف اميل رزق الله: المؤلف

محتوى الكتاب

المصطلحات

كتاب ''إعادة المحاكمة أمام القضاء الإداري'' والتوازن بين الواقعية والقانون إشكالية الهيئة المختصة بإعادة النظر أمام ديوان المحاسبة

مقدمة

القسم الأول: خصائص إعادة المحاكمة أمام القضاء الإداري وشروط قبولها الباب الأول: ماهية إعادة المحاكمة وخصائصها

الفصل الأول: طرق الطعن غير العادية ونشأة إعادة المحاكمة أمام القضاء الإداري

الفقرة الأولى: طرق الطعن غير العادية في نطاق القانون العام

الفقرة الثانية: نشأة إعادة المحاكمة في نطاق القانون العام

الفصل الثاني: الخصائص التي يتميز بها الطعن عن طريق إعادة المحاكمة الفقرة الأولى: الخصائص المشتركة بين إعادة المحاكمة وطرق الطعن غير العادية الأخرى

النبذة الأولى: إن إعادة المحاكمة تعتبر من طرق الطعن غير العادية

النبذة الثانية: إن ألطعن عن طريق إعادة المحاكمة ليس له مفعول موقف للتنفيذ النبذة الثالثة: إن إعادة المحاكمة تخضع للقاعدة العامة التي تفرض تقديم الطعن خلال مهلة شهرين

النبذة الرابعة: إن مهلة إعادة المحاكمة لا تنقطع إلا بتقديم المعونة القضائية الفقرة الثانية: الخصائص التي يتميز بها الطعن بإعادة المحاكمة

النبذة الأولى: تقدم إعادة المحاكمة من أحد الخصوم طعنا بقرارات وجاهية صدرت بحقه

النبذة الثانية: إن إعادة المحاكمة لها طابع استثنائي ونطاق ضيق

النبذة الثالثة: إن إعادة المحاكمة لا تقبل الا في حال وجود نص صريح بشأنها النبذة الرابعة: إن إعادة المحاكمة لا تقبل الا لأحد الأسباب الوارد ذكرها صراحة

في القانون

الباب الثاني: الشروط المطلوبة لقبول إعادة المحاكمة أمام القضاء الإداري الفصل الأول: الأحكام القابلة للطعن عن طريق إعادة المحاكمة الفقرة الاولى: نطاق الطعن لجهة القرارات القابلة لإعادة المحاكمة في كل من لبنان وفرنسا

النبذة الأولى: القرارات القابلة للطعن عن طريق إعادة المحاكمة في لبنان النبذة الثانية: القرارات القابلة للطعن عن طريق إعادة المحاكمة في فرنسا الفقرة الثانية: القرارات التي اعتبر الاجتهاد أنها بمنأى من الطعن عن طريق إعادة المحاكمة

الفصل الثانى: مهلة الطعن بإعادة المحاكمة وشروطه الشكلية

الفقرة الأولى: مهلة الطعن بإعادة المحاكمة

النبذة الأولى: مهلة الطعن بإعادة المحاكمة في فرنسا

النبذة الثانية: مهلة الطعن عن طريق إعادة المحاكمة في لبنان

النبذة الثالثة: مهلة الطعن عن طريق إعادة المحاكمة في مصر

الفقرة الثانية: الشروط الشكلية المطلوبة لقبول طلب إعادة المحاكمة

النبذة الأولى: الشروط الشكلية لقبول إعادة المحاكمة بمقتضى القانون الفرنسي النبذة الثانية: الشروط الشكلية لقبول إعادة المحاكمة بمقتضى القانون اللبناني

النبذة الثالثُة: الشروط الشكليّة لقبول إعادة المحاكمة بمقتضى القانون المصري

الفصل الثالث: الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن بإعادة المحاكمة

النبذة الأولى: صفة طالب الإعادة ومصلحته بمقتضى القانون اللبناني

النبذة الثانية: صفة ومصلحة طالب الإعادة بمقتضى القانون الفرنسي

خاتمة القسم الأول

القسم الثاني: أسباب الطعن بإعادة المحاكمة في كل من لبنان وفرنسا ومصر الباب الأول: الحكم على أحد الخصوم لعدم تقديمه مستندا حاسما موجودا في حوزة خصمه

الفصل الأول: أن يكون المستند المذكور حاسما

الفقرة الاولى: مفهوم المستند الحاسم

النبذة الأولى: تعيين المستند الحاسم بشكل يثبت وجوده على أرض الواقع النبذة الثانية: الأثر الحاسم للمستند على الحكم المطلوب الإعادة بصدده

الفقرة الثانية: تطبيقات نظرية المستند الحاسم في الاجتهاد الفرنسي واللبناني النبذة الأولى: حالات لم تبرز فيها مستندات اعتبرها الاجتهاد حاسمة

النبذة الثانية: حالات اعتبر فيها الاجتهاد المستندات غير المبرزة ليست مبرّرة لقبول طلب إعادة المحاكمة

الفصل الثاني: عدم تقديم أحد الخصوم المستند الحاسم الموجود في حوزته الفقرة الأولى: وجود المستند الحاسم في حوزة الخصم بعيدا عن متناول طالب الإعادة

النبذة الأولى: شرط ألا يكون المستند الحاسم في متناول طالب الإعادة أو كان بإمكانه الاستحصال عليه

النبذة الثانية: شرط ألا يكون طالب الإعادة على علم بوجود المستند الحاسم أو بمضمونه

الفقرة الثانية: حجب الخصم الآخر المستند الحاسم وامتناعه عن تقديمه أو إبرازه النبذة الأولى: عدم اشتراط القصد الاحتيالي أو نية الحاق الضرر بطالب الإعادة النبذة الثانية: مدى اعتبار المطالبة بتقديم المستند الحاسم شرطا واجبا لقبول اعادة المحاكمة

الباب الثاني: استناد الحكم المطلوب الإعادة بصدده الى أوراق مزورة الفصل الأول: صدور الحكم المطلوب الإعادة بصدده بالاستناد الى أوراق مزورة الفقرة الأولى: موقف الفقه والاجتهاد في فرنسا بالنسبة الى مفهوم التزوير المبرّر لقبول إعادة المحاكمة

النبذة الأولى: موقف الفقه في فرنسا بخصوص التزوير الذي يكون سببا لإعادة المحاكمة

النبذة الثانية: المستند المزور الذي يعتد به الإجتهاد في فرنسا لقبول طلب إعادة المحاكمة

الفقرة الثانية: التزوير الذي يعتد به في القانون اللبناني لقبول إعادة المحاكمة النبذة الأولى: التزوير المبرّر لقبول إعادة المحاكمة وفقاً للفقه والاجتهاد في لبنان

النبذة الثانية: التزوير بالمعنى الجزائي بمقتضى قانون العقوبات اللبناني الفصل الثاني: أن يكون للمستند المزور أثرا حاسما على الحكم المطلوب الاعادة بشأنه

الباب الثالث: مخالفة الأصول الجوهرية في التحقيق والحكم الفصل الأول: إعادة المحاكمة بسبب مخالفة الأصول الجوهرية في التحقيق الفقرة الأولى: الأصول الجوهرية التي تفرض تعيين مستشار مقرر يتولى التحقيق في مواجهة الفرقاء (مبدأ الوجاهية(

النبذة الأولى: مدى السلطة التي يتمتع بها المقرر في إجراء التحقيق وفي تقدير الأدلة

النبذة الثانية: عدم وضع المستشار المقرر تقريره بالشكل المطلوب وخرقه لمبدأ الوجاهية أثناء التحقيق

الفقرة الثانية: الأصول الجوهرية التي تفرض إبداء مفوض الحكومة مطالعته الفقرة الثالثة: الأصول الجوهرية التي تكرّس حق الدفاع وتفرض دعوة الفرقاء للاطلاع على التقرير والمطالعة

النبذة الأولى: عدم الإلتزام بالمهل المحددة ونتائجه

النبذة الثانية: أصول إحاطة الفرقاء علما بوضع تقرير والمطالعة كي يتسنى لهم إبداء ملاحظاتهم

النبذة الثالثة: إن الملاحظات على التقرير والمطالعة لا تعتبر من اللوائح التي يتوجب تبادلها بين الفرقاء والجواب عليها

النبذة الرابعة: موجب إحاطة الفرقاء علما بوضع التقرير والمطالعة وحدوده ونتائج خرقه

الفصلُ الثاني: إعادة المحاكمة لمخالفة الأصول الجوهرية في الحكم

الفقرة الأولى: سلطة المجلس في فتح التحقيق والمحاكمة

النبذة الأولى: ختام مرحلة التحقيق في لبنان ورفع يد المقرر عن القضية النبذة الثانية: مخالفة أصول التحقيق والمحاكمة في فرنسا التي تتميز بطابعها الحضوري ونتائجها

الفقرة الثانية: الأصول الجوهرية لناحية تأليف هيئة المحكمة والمذاكرة النبذة الأولى: مخالفة الأصول الجوهرية في تأليف هيئة المحكمة النبذة الثانية: عدم مراعاة الأصول الجوهرية في الحكم التي تفرض المذاكرة المكوّنة لقناعة المحكمة

الفقرة الثالثة: موجب تعليل الحكم ونتائج الإخلال به

النبذة الأولى: إنعدام التعليل لا نقصه يعد مخالفة للأصول الجوهرية

النبذة الثانية: إفتقار الحكم الى الحيثيات القانونية والواقعية ونتائجه

الفُقرة الرابعة: إغفال الإشارة الى الأوراق الأساسية والبحث في الأسباب والإدعاءات والمطالب

النبذة الأولى: الإشارة في الحكم الى الأوراق الأساسية وملاحظات الفرقاء على التقرير والمطالعة

النبذة الثانية: بيان الحكم للأسباب والإدعاءات والمطالب والردّ عليها

الفقرة الخامسة: إن تشويه الوقائع خلافا لتقديرها أو تفسيرها وحده يسمح بإعادة المحاكمة

الفقرة السادسة: الأصول الجوهرية التي تفرض إفهام الحكم في جلسة يتم إبلاغ موعدها من الخصوم وبيان مشتملاته وشكلياته

النبذة الأولى: إفهام الحكم في جلسة يتم إبلاغ موعدها من الخصوم النبذة الثانية: مشتملات الحكم وشكلياته والبيانات التي ينبغي أن يتضمّنها تحت طائلة إعادة المحاكمة

خاتمة القسم الثاني

القسم الثالث: المفاعيل المترتبة على تقديم الطعن والحكم الصادر بنتيجته الباب الأول: ولاية المحكمة الناظرة بطلب إعادة المحاكمة

الفصل الأول: إعطاء المراجعة وصفها القانوني الصحيح

الفصل الثاني: حدود سلطة القاضي الناظر بطلب الإعادة

الباب الثاني: المفاعيل الناشئة عن تقديم طلب إعادة المحاكمة وعن قبوله الفصل الأول: إن تقديم الطعن لا يوقف تنفيذ الحكم المطلوب الإعادة بشأنه الفصل الثاني: المفعول الناشر لقبول الطعن عن طريق إعادة المحاكمة الباب الثالث: التعسف بتقديم إعادة المحاكمة وطرق الطعن الممكنة بالحكم الفصل الأول: الجزاءات الممكنة من جرّاء التعسف في تقديم إعادة المحاكمة الفصل الثاني: طرق الطعن الممكنة بالحكم الصادر بنتيجة إعادة المحاكمة الفقرة الأولى: قاعدة عدم جواز إعادة محاكمة على إعادة محاكمة الفقرة الثانية: عدم إمكانية إسترداد الحكم الصادر بإعادة محاكمة المكلمة الفقرة الثانية: عدم إمكانية إسترداد الحكم الصادر بإعادة محاكمة محاكمة المكلمة المكلمة الفقرة الثانية المكانية المترداد الحكم الصادر بإعادة محاكمة المكلمة المكلم

خاتمة القسم الثالث

الخاتمة

لائحة بالمصادر والمراجع المراجع العربية Références françaises

فهرس الموضوعات